

اليسار الفرنسي والشرق الأوسط (*)

«... أريد ان اقول لكم ان السياسة العربية لفرنسا لا يمكن ان تكون ولم تكن، ولن تكون ابدا ضد - اسرائيلية. كما ان السياسة الاسرائيلية لفرنسا لم تكن، ولن تكون، وليست الآن سياسة ضد - عربية...»
الرئيس ميتران في ندوته الصحفية بتاريخ 1982/8/16

مدخل

«... انني أُنوّه، باسم الفلسطينيين بالموقف الودي والشجاع للرئيس والشعب الفرنسي. فقبله حصار لبنان كانت لي اتصالات مباشرة يوميا سواء مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران او السيد كلود شيسون...»⁽¹⁾. هل يعكس هذا التصريح الذي ادلى به الزعيم ياسر عرفات في العاصمة اليونانية، بعد رحيل المقاتلين الفلسطينيين من لبنان واثر الحصار الاسرائيلي لبيروت، تقييما ايجابيا وشاملا للسياسة الفرنسية ازاء الشرق الأوسط ؟ لاشك، انه منذ وصول اليسار الى السلطة بفضل مرشحه فرانسوا ميتران في الانتخابات الرئاسية (26 ابريل - 10 ماي 1981) لم تكف التساؤلات والتخمينات حول طبيعة السياسة التي سينهجها ازاء الشرق الأوسط والعالم العربي بصفة عامة. ومرد ذلك، حالة التخوف والتردد التي سيطرت على جل الدول العربية بعد هزيمة حكومة البعث التي عملت على نسج روابط وثيقة مع الانظمة العربية «المعتدلة» نظرا لتوافق المصالح من جهة، ومواقفها المتميزة ازاء الصراع العربي الاسرائيلي، والتي استحققت بها الاكبار والاعجاب والصدقا مع العرب، من جهة اخرى⁽²⁾. وكذلك التخوف من تحول نوعي في السياسة الفرنسية لصالح اسرائيل، خاصة وان الحزب الاشتراكي الذي حصل على الاغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية، عرف بمواقفه المساندة لاسرائيل، وعلى الاخص الاتجاه الذي كان يتزعمه الرئيس الحالي فرانسوا ميتران⁽³⁾.

وفي الواقع، فان كل رصد للسياسة الفرنسية الحالية لايد وأن يكشف عن الثوابت والمتغيرات التي تُحدد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة، وتوجهات صانعي القرار السياسي وسلوكهم في هذا المجال. وفي بؤرة هذا الزخم يمكن استجلاء ما يأتي :

اولا : البعد العالمي في السياسة الفرنسية وارتكازه على مفهوم «الاستغلال الوطني» وهو ترجمة لرغبة فرنسا الملحاحة، الى حد يبلغ درجة الوسواس، للاضطلاع بدور جوهري

وحيوي في العلاقات الدولية. فرغم التفهيم الذي شهدته بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ظلت مصر على ضمان حضورها بشكل فعال في تسيير شؤون العالم، والمساهمة في حل القضايا الدولية، وبالضبط تلك التي تجري في مناطق تشعر نحوها بالحنين، بالنظر الى عمق الوشائج التاريخية والمنافع التي يمكن تحقيقها بسياسة الانفتاح والحضور.

ثانيا : وارتباط مع ما سبق، يشكل الشرق الأوسط بالنسبة لفرنسا مركز جذب، لاسما في وضعية الازمة الاقتصادية الحارقة التي تخيط فيها كباقي الدول الرأسمالية. وتتمظهر اهمية الشرق الأوسط سواء من الناحية الاقتصادية، حيث تعتبر الدول العربية اهم ممولين لفرنسا (70% من احتياجاتها النفطية تستوردها من هناك)، في نفس الوقت تمثل الاسواق العربية مجالا حصبيا للتنافس الرأسمالي، وسوقا واسعا لاستيعاب المواد الاستهلاكية والتجهيزية التي تنتجها الاقتصاديات المتقدمة بعد ارتفاع المدخيل الترمومية، فضلا عن ذلك، فهي وسيلة لانعاش الدول الرأسمالية، وذلك من خلال اعادة تدوير Recyclage هذه الفوائض والاستفادة منها سواء في شكل توظيفات او ودائع او استثمارات(4)، او من الناحية الجيو — استراتيجية، باعتبار ان الشرق الأوسط هو الممر الذي يربط بين اوربا الغربية والقارة الاسيوية. اذ ان البحر الابيض المتوسط يندرج ضمن انشغالات فرنسا. بالإضافة الى ذلك يبقى الشرق الأوسط منطقة ذات توازنات متقلبة وبنيت اقتصادية Socio-Economiques وسياسية ملغومة، ويشكل بصراعاته (العربي — الاسرائيلي، العراقي — الإيراني حاليا) «منطقة رمادية» اي تتعدى طابعها الاقليمي لتموقع في اطار الصراعات الاقليمية — العالمية(5). وبالتالي لا يسوغ لفرنسا ان تبقى على هامشها، علما ان تصعيد وانفجار اي نزاع هناك، من شأنه ان يؤثر على امنها، كما لاحظت ذلك احدى الدراسات التي نشرها مجموعة من الباحثين المتعددي التخصصات في مجلة «السياسة الخارجية» Politique Etrangère الصادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية(6).

ثالثا : الانبساط العميقة والمتعددة بين الحزب الاشتراكي واسرائيل، والتي ترسخت بفضل عوامل كثيرة سنأتي على ذكرها لاحقا. وفي ذات الوقت نشبت الحاكم حاليا مجادا تقرير الشعوب لمصرها، واعترافه بحق الشعب الفلسطيني في انشاء وطن له. ومن ثم يثور التساؤل حول كيفية التوفيق بين هذين العنصرين. ومدى ايقاعه على السياسة الفرنسية

ان هذه العوامل تُكوِّنُ المجال الذي تتحرك فيه الدبلوماسية الفرنسية الحالية. لقد مارس الحزب الاشتراكي، وهو في المعارضة، نقدا مستمرا لسياسة حكامه ازاء المنطقة، اخذا عليها التضحية بالبيادى الكبرى لصالح نزعات ماركاتيلية، بشكل جعل الحزب الاشتراكي يبرز وكأنه مختلف تماما عنها. فما هو الاسلوب الذي بهجته القيادة الحالية في تعاملها مع تفاعلات هذه المنطقة منذ اكثر من سنة ونصف على ارتقائها السلطة* ؟ وهل استطاعت التوفيق بين المرغبات المتباينة والافرازات المعقدة للشرق الأوسط ؟ لادراك الموضوع في جميع

إبعاده، سنستعرض في البداية الخطوط العريضة للسياسة السابقة، ثم بعد ذلك موقف الاشتراكيين الفرنسيين المنتهي في الجزء الأخير من تحليل السياسة الفرنسية الراهنة.

١ — السياسة الفرنسية السابقة إزاء الشرق الأوسط

من العسير فصل السياسة التي اتبعتها القيادة السابقة عن «المنظور الديغوني»، لمكانة فرنسا ودورها في العالم. فقد رسم الجنرال ديغول الأطار العام للسياسة الخارجية الفرنسية، وعمل الرؤساء الذين خلفوه على ضملا استمراريتها، وابتدعوا منهاجاً للبحث عن الفاعلية، ولو تطلب ذلك اتباع أساليب مغايرة في بعض الأحيان بسبب المستجدات التي عرفتها المنطقة نفسها.

أ — الجنرال ديغول واضع أسس السياسة الشرق أوسطية لفرنسا.

إن استعراض السياسة الديغولية إزاء المنطقة لا يمكن استيعابه بمعزل عن التصور الديغوني العام للعلاقات الدولية ومركز فرنسا في ظلها، ويتجلى ذلك في المفهوم الذي يعطيه «للاستقلال الوطني» وما يترتب عن ذلك من إعادة صياغة للعلاقات مع القوتين العظميين، وسياسة «التعاون» مع العالم الثالث⁽⁷⁾.

وبما لا ريب فيه، فإن هذا التصور الديغوني لواقع فرنسا جاء كرد فعل على السياسة المحيطية والاستعمارية التي دعمتها الامبريالية الفرنسية غداة الحرب العالمية الثانية، وكان من نتائجها اغراق فرنسا في التبعية والجمود والعزلة والعجز السياسي⁽⁸⁾، والتورط في كثير من المغامرات التي عجلت بانتهيار مؤسسات الجمهورية الرابعة⁽⁹⁾. علاوة على ذلك، فإن النهج الديغوني هو استجابة لتحولات هامة تبلورت في إعادة هيكلة الرأسمالية الفرنسية، وتخفيفها على التنافس، وذلك من خلال تسخير جهاز الدولة بواسطة دبلوماسية نشيطة لمساعدتها على اكتساب منافذ جديدة، والصمود في وجه شركات الدول الامبريالية الأخرى، تطبيقاً لما سماه البعض بالرأسمالية الاحتكارية للدولة⁽¹⁰⁾. ففرنسا لم تبقى خارج الصراع الدولي، بل ستعمل أكثر من أي وقت مضى على فرض وجودها وستسعى إلى القيام بأدوار ضلّاعية في مركز صنع القرار على المستوى العالمي.

وفعلاً، فبعد أن يعس «ديغول» من امكانية خلق قيادة ثلاثية انجليزية — امريكية — فرنسية لتسيير الحلف الأطلسي⁽¹¹⁾، ركز اهتمامه على اقرار القاعدة الأساسية لسياسة مستقلة، تمحورت حول بناء قوة درية وطنية ضاربة⁽¹²⁾، وتبني استراتيجية دفاعية «في جميع الاتجاهات Tous Azimuts»⁽¹³⁾، واعتقاد مواقف معاكسة لسلوك الولايات المتحدة الامريكية، تراوحت بين اذانة تدخلات هذه القوة في بعض الدول (الدومنيك، الفيتنام) والانسحاب من الاجهزة العسكرية للحلف الأطلسي في مارس 1966⁽¹⁴⁾. وفي نفس الوقت التقرب من دول المعسكر

الشرقي، وخاصة الاتحاد السوفياتي، وإعادة تكييف العلاقات مع دول العالم الثالث، وعلى رأسها تلك التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، بشكل يديم علاقات الهيمنة، بعد ان تم صياغتها في اشكال مؤسساتية جديدة⁽¹⁵⁾.

على ضوء هذه المعطيات، برز الموقف الفرنسي ازاء الشرق الأوسط كنتيجة للتجديد الشامل الذي لحق السياسة الخارجية بومتاب، واخذ حجمه مع سياسة الحياد التي سنها «الجنرال ديغول» ازاء حرب يونيو 1967. ان نقطة انطلاق هاته السياسة تزامنت مع تصفية الارث الاستعماري الفرنسي في الجزائر، اثر توقيع تطبيع اتفاقيات ايفان في سنة 1962، وبدأت تتطور مع مسلسل تطبيع العلاقات مع اغلب الدول العربية، مما قاد بدهاء الى التخفيف من حدة العلاقات الامتيازية بين فرنسا واسرائيل، التي كانت توصف بالحليف والصديق⁽¹⁶⁾. ففرنسا لم تكن تنظر بارتياح الى التمازج الاسرائيلي الامريكي، وظلت دائما تحذر الدولة الصهيونية من مغبة الاعتماد على قوة واحدة في علاقاتها. بل على العكس من ذلك، دأبت على نصحتها بنهج سياسة قائمة على التشاور مع جميع الدول الكبرى، والاحجام عن المدخول في حرب مع العرب، لأن ذلك من شأنه ان يغير موازين القوى، ويسمح للاتحاد السوفياتي بالتمركز في المنطقة، كما يدفع الانظمة العربية المتطرفة الى استعمال النفط كسلاح، ويحول مشكل الفلسطينيين من قضية لاجئين الى مشكل وطني يجعل عملية السلام اكثر تعقيدا⁽¹⁷⁾.

وفي هذا الصدد، ومع بروز الإرهابيات الأولى لتدهور الوضع في الشرق الأوسط⁽¹⁸⁾، طلبت فرنسا من الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الامن اجراء محادثات رباعية للحيلولة دون انفجار الصراع، وتحقيق اتفاق تلتزم به الاطراف المتصارعة، وفي نفس الوقت اعلنت حيادها في النزاع، واكدت على لسان وزيرها في الانباء ومدونها الدائم لدى الامم المتحدة، انها لن تؤيد الدولة التي تبادر الى اللجوء الى القوة والاعتداء على جيرانها⁽¹⁹⁾.

وتأسيسا على ما سبق، قررت الحكومة الفرنسية، بمجرد بداية الحرب في 5 يونيو 1967 وقف شحن الاسلحة والمعدات العسكرية الى جميع الدول المعنية بالصراع، وجمدت رفضها الاعتراف باية مكاسب اقليمية عن طريق العدوان⁽²⁰⁾. كما صوتت لصالح قرار مجلس الامن 242، القاضي بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة. وأخيرا اعتبر «الجنرال ديغول» في ندوته الصحفية بتاريخ 27[11]1967 أن العدوان الاسرائيلي لم يكن ممكنا لولا استمرار التدخل الاميريكي في الفيتنام⁽²¹⁾. لقد اثار هذا الموقف استنكار اسرائيل، التي نددت بالخصوص بالخطر على الاسلحة الذي سنته فرنسا، واعتبرت ذلك موجها ضدها فقط، طالما انها اهم زبون لفرنسا في ميدان التسلح. كذلك فان جزءا هاما من الرأي العام الفرنسي لم يستوعب حقيقة موقف بلاده، بسبب التأثير الناتج عن الحملة الواسعة التي شنتها تنظيمات مختلفة ووسائل الاعلام الموالية لاسرائيل⁽²²⁾، متناسيا ان هذا الموقف الديوغولي كان

يعكس توجهات فرنسا التي اشرنا اليها سالفا، والتي على ضوءها، توصلت الى ان اسرائيل بتفجيرها للصراع، قد خرقت توازن القوى الذي كان سائدا، وبالتالي منحت الدولتين العظيمين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) فرصة التمركز والانتشار في المنطقة. فالاستراتيجية الفرنسية قامت اساسا على ان كل نزاع مسلح في ظل التفوق الاميركي والسوفياتي، من شأنه ان يقوي نفوذهما، وبهمش باقي القوى التي تطمح الى المشاركة في تسيير شؤون العالم. وقد ازداد تخوفها بعد ان تضاعف نشاط اسطول القوتين في البحر الابيض المتوسط، والذي يصير الخطاب الفرنسي على ضرورة تحميده وابقائه «بحجرة سلام» اي بشكل ادق مركز نفوذ خاص بها⁽²³⁾.

وتتميزا لموقفها السابق، وحتى تؤكد حضورها في الساحة الدولية، سعت فرنسا الى البحث عن تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط في اطار المشاورات بين الدول الاربعة الدائمة العضوية في مجلس الامن (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي انجلترا، فرنسا) بيد ان هذا الاسلوب لم يحقق النتائج المتوخاة منه بسبب تعنت اسرائيل ورفضها الانصياع لقرار مجلس الامن 242، محتمة بالمساندة اللامشروطة للولايات المتحدة التي ظلت تنفر من المساهمة في اي اطار يقلص من قبضتها على المعسكر الغربي، ويتحول دون رغبتها في الاستئثار بحل المشكلة حتى تركز نفوذها في المنطقة⁽²⁴⁾.

لقد حافظ الرئيس «جورج بومبيدو» على السمات الاساسية لهذه السياسة، وان كان الخطاب «البومبيدوي» قد أرجع السياسة الخارجية الفرنسية الى حدودها المتواضعة. فالاحداث التي شهدتها فرنسا في نهاية الحقبة الديغولية (ماي 1968)، ورفض شرائح مختلفة للاصلاحيات التي اقترحها «ديغول» وأدت الى استقالته (ابريل 1969)، أفتعت بومبيدو بضرورة نهج سياسة تناسب القدرات الحقيقية للرأسمالية الفرنسية، وتسمح لها بانعاش وتطوير صادراتها لمواجهة المنافسة التجارية⁽²⁵⁾، واضعا هذه السياسة في اطار متوسطي واضح. وهكذا، وبعد تردد في الحملة الانتخابية، سرعان ما حسم بوضوح الموقف الفرنسي مؤكداً: «انه لا يمكن اعادة النظر في السياسة الفرنسية ازاء ازمة الشرق الاوسط، الا ضمن نطاق العودة الى نظام الحظر الانتقائي او الجزئي الذي كان قائما. وهذا القرار يتوقف طبعاً على تطور الوضع في المنطقة، وعلى موقف الاطراف المعنية هناك...»⁽²⁶⁾. وفعلا جاءت عملية الاحتطاف الاسرائيلية لخمس غواصات من ميناء شيربورغ الفرنسي، لتبرز مدى تغلغل النفوذ الصهيوني حتى في الأوساط الرسمية العليا⁽²⁷⁾، ولتدفع الرئيس «بومبيدو» الى ترسيخ سياسته السابقة، والتي تمثلت بالاساس في صفقة طائرات الميراج التي ابرمت مع ليبيا، معللة ذلك بان هذه الاخيرة ليست متورطة في الحرب الدائرة في الشرق الاوسط. ومن جهة اخرى، فان مثل هذه

الصفقات تنبع من ضرورات سياسية ترتبط بمسؤولياتها كدولة كبرى، وتدخل في نطاق أهداف سلوكها في غرب البحر الأبيض المتوسط، وذلك ما أكده رئيس وزراء فرنسا آنذاك «شابان دلماس» في معرض رده على منتقدي هذه الصفقة حيث قال: «... ان طائرات الميراج لن تستعمل لتصفيد النزاع، لان الحكومة الليبية قد طلبتنا بهدف دعم دفاع وامن ليبيا. وانني اود ان اذكر هنا ان ليبيا دولة مساحتها تبلغ مرة ونصف مساحة فرنسا، ولا يتجاوز تعداد سكانها مليوني نسمة، وذلك بالإضافة الى انها تحتوي على ثروة خيالية من البترول الى حد انها لا بد ان تصبح قريبا اهم الدول من حيث انتاج النفط. وهو امر لا بد ان يثير الاطماع... وان ليبيا في طلبها للاسلحة قد فضلنا على بريطانيا وعلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.. ولكي نساعدنا في ضمان امنها، لينا طلبنا لانه يتوافق اساسا مع سياسة فرنسا تجاه البحر المتوسط، وهي قائمة على ضرورة اقرار الامن في الجزء الغربي منه اولا...» زد على ذلك أن الموقف الفرنسي سجل مساندة لبعض المقررات التي اصدرها المنتظم الدولي، ودعا فيها الى احترام حقوق الشعب الفلسطيني كخطوة أولى في مسلسل الاعتراف له بحق تقرير مصيره ابتداء من المقرر 2535 بتاريخ 10 دجنبر 1969⁽²⁹⁾.

وخلاصة القول، فان الحقبة البومبيديّة كرست استمرارية السياسة السابقة ودعمت علاقاتها مع الدول العربية في المنطقة دون ان تساهم بشكل فعال في حل مشاكل المنطقة⁽³⁰⁾ وقد جاءت حرب اكتوبر لتضيف لفرنسا اوعابا جديدة، وتقرض على سياستها الخارجية توجهات اضافية.

ب — فرنسا وحرب اكتوبر : الاستمرارية المفروضة.

لقد طرحت حرب اكتوبر 1973 بعنف مجموعة من القضايا التي ظلت ثانوية، لاسيما مسألة الطاقة، التي انضافت لتعمق في مصاعب الاقتصاديات الرأسمالية التي كانت تكن من ازمة نقدية حادة، وتكشف عن وجود اختلافات داخل المعسكر الرأسمالي. ففي ظل هذا الوضع، اهتمت فرنسا بضممان مصالحها وتدعيم مركزها، وذلك من خلال تأكيد سياستها السابقة. ويتواز مع ذلك، عملت على دفع حلفائها الاوربيين الى الاتفاق على خطة موحدة لموازنة النفوذ الاميريكي، وربط العالم العربي بأوروبا. وستعرض في عحاته هذين البعدين.

— من اجل ضمان مصالح فرنسا في المنطقة

لقد اعادت حرب اكتوبر الى الازدهان التخوف الفرنسي القائم اساسا على أن كل صراع في العالم وبالضبط في المناطق الحساسة والرمادية من شأنه ان يدعم نفوذ القويين، ويمنحهما وسائل اضافية لتسيير الكون دون مشاركة الحلفاء، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة

التي تريد ان تتصرف كقوة عالمية بكل ما لهذه القوة من تطلعات واهداف تتصرف الى تأكيد ذلك الوضع وعلى الاخص في مواجهة القوة العظمى الثانية، ونعني الاتحاد السوفياتي (31). وفعلا ترتب عن الأسلوب الذي اعتمدته امريكا في معالجة الأزمة دون استشارة حلفائها كدورين توتنر في العلاقات بينهما، برز بالخصوص في المواجهة بين وزيرى خارجية فرنسا والولايات المتحدة، ميشال جوبير وهنري كسنجر. فالولايات المتحدة استاءت للموقف «المتخاذل» كدوربا، التي لم تتعاطف مع اسرائيل، القاعدة الامامية للحضارة الغربية في مواجهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية (32). في حين ان بعض دول الحلف الاطلسي شعرت بالمرارة والمهانة بسبب تصرفات امريكا، التي عاملتها كما قال جوبير كلاشخص Non personne.

في سياق هذه المستجدات بادرت فرنسا الى التأكيد موقفها السابق ازاء النزاع العربي الاسرائيلي حيث اعلن وزير خارجيتها ان «فرنسا لا يمكن ان تلوم اناسا يريدون استرداد اراضيهم بارتكابهم بالعدوان».

وتجدير بالذكر، ان السياسة الفرنسية الشرق - اوسطية لم تتغير بوصول جيسكار ديستانغ الى السلطة فسرعان ما ادرك، وهو الذي دأب على انتقاد سلفيه، صعوبة التخلي عن التوجهات السابقة، فبالرغم من تقربه من «الاستراتيجية الاطلسية» فانه رصد تحركاته الخارجية ضمن ما اصماه بالعالمية "Le Mondialisme" اي تمكين بلاده بالقيام بأدوار عالمية، وذلك من خلال القيام بدور الوسيط بين الدول المتقدمة، والدول السائرة في طريق النمو، كما تجلى ذلك في مؤتمر باريز للحوار بين الشمال والجنوب (33).

يشهد على ذلك تعدد الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الفرنسيين والعرب، لاسيما منهم المنتجين للنفط، وذلك لتنشيط مجالات التبادل حتى تتمكن فرنسا من نغضة احتياجاتها البترولية، وجلب جزء من الفوائض المتراكمة عند «عرب البترول» ضمن ما سماه احد المفكرين الاقتصاديين الفرنسيين باستراتيجية الاسترجاع "Stratégie de Récupération" (34). ومن جهة اخرى فقد اعتادت فرنسا على التصويت لصالح مقررات الامم المتحدة، وعلى الاخص المقرر الذي صادقت عليه الجمعية العامة بتاريخ 14/10/1974، والذي مكن منظمة التحرير الفلسطينية من الانضمام الى حظيرة هذه المنظمة كعضو ملاحظ. وفي نفس الاتجاه سمحت فرنسا للفلسطينيين بفتح مكتب اعلامي في باريز (31 اكتوبر 1975) (35)، واعلنت عن تحفظها ازاء اتفاقيات «كامب ديفيد» انطلاقا من كونها لا توفر الشروط اللازمة لحل شامل يأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقها في تقرير مصيره، والذي اعترف به الرئيس «ديستانغ» صراحة خلال جولته للاردن وبعض دول الخليج في مارس 1980 (36).

— البعد الأوربي في هذه السياسة :

على مستوى آخر، عملت فرنسا على استغلال انعكاسات حرب أكتوبر السياسية والاقتصادية على حلفائها الأوربيين، لتدفع بهم نحو تبني موقف موحد ازاء قضايا الشرق الأوسط، يتمحور حول التصور الفرنسي. وفعلا، سجل البيان الذي اصدرته المجموعة الأوربية في 6 نوفمبر 1973 فقرة نوعية في ادراك دول السوق الأوربية المشتركة لحقيقة الصراع في الشرق الأوسط، اذ دعا هذا البيان الى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و 338، وحدد المبادئ التي يرتكز عليها كل سلام محتمل، والكامنة في رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، مما يترتب عنه ضرورة ارجاع اسرائيل للاراضي العربية التي احتلتها في سنة 1967، واكثر من ذلك فقد طاب البيان، بالأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين لدى اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة⁽³⁷⁾. وامام الازياح الذي خلفه هذا القرار في الأوساط العربية، دعم مؤتمر القمة الذي انعقد في «كوبنهاغن» يومي 14 و 15 دجنبر من نفس السنة هذا الاتجاه، وفيما يتعلق بأزمة المطافة، وبعد ان سجل التهديد الذي تشكله على الاقتصاديات الأوربية، نص على ضرورة فتح مسلسل للمفاوضات بين الدول التسع والدول المنتجة للبترول على اساس نظام يشمل تعاونا واسعا من اجل تنمية اقتصادية واجتماعية لهذه الدول مقابل ضمان تزويدها لأوربا بالنفط.

وقد تم التعبير عن هذه السياسة الأوربية في المجال الاقتصادي من خلال الحوار العربي الأوربي وفي المجال السياسي بواسطة عدد من المواقف الموحدة ازاء تطورات الشرق الأوسط. ففيما يتعلق بالجانب الأول، انطلق الحوار العربي الأوربي في يوليوز 1974 بعد سلسلة من الاتصالات بين الطرفين⁽³⁸⁾، وبعد تذليل بعض الصعوبات، خاصة منها تلك المتعلقة بتمثيلية الفلسطينيين ضمن الوفد العربي⁽³⁹⁾.

وقد انعقدت مباحثات على مستوى اللجنة العامة (الأولى ماي 1976 في اللوكسمبورغ، والثانية بتونس فبراير 1977، والثالثة في بروكسيل 1977، اما الرابعة فقد عقدت في دمشق دجنبر 1978). الا انه يبدو ان النتائج التي تم تحقيقها بقيت دون مستوى الآمال المرجوة. ويعزى ذلك لاسباب متعددة يمكن اجمالها كما يلي :

أ — الاختلاف في تحديد طبيعة وغاية هذا الحوار، فالجانب العربي ظل متشبثا بضرورة قيام التعاون الأوربي العربي، على اتفاق سياسي شامل يستوعب في نواياه مختلف القضايا التي تمم الطرفين. هذا الطرح واجه رفض الدول الأوربية، التي اصررت على فصل الجوانب السياسية عن المسائل الاقتصادية، بمعنى آخر حصر هذا الحوار في بعده الاقتصادي وهو تصور كان يعكس غموض وعجز الجانب الأوربي، عن سلوك نهج مناقض للولايات المتحدة التي جابهت الحوار بالرفض في البدء، ولم تتراجع عن هذا الموقف المتطرف الا بعد ان اعترفت لها الدول الأوربية بحق النظر Droit de Regard في كل القرارات المتخذة

ب - وجود تناقضات داخل مكونات طرفي الحوار. فالجانب العربي لم يكن متفقا في عمقه على استراتيجية واضحة. فاللدول العربية لا تشكل وحدة متجانسة، وليس لها نفس التصور للاهداف المراد تحقيقها من هذا الحوار. ونفس الشيء ينطبق على الدول الأوربية التي فضلت الاكتفاء بمجد ادنى يؤكد على المبادئ دون تلويط في افعال ملموسة⁽⁴⁰⁾، وذلك ما يتجلى بوضوح في الجانب السياسي للدور الأوربي. لقد اقتضت المجموعة الأوربية على التاكيد بمواقفها التي عرفت تطورا، مما لاشك فيه، في اتجاه الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، غير انها لم تذهب ابعد من ذلك، ويظهر هذا الامر جليا في موقفها من زيارة السادات لاسرائيل. فبعد ان عبر وزراء خارجية السوق الأوربية المجتمعين في بروكسيل (22/11/77) عن الآمال والآفاق التي فتحتها هذه الزيارة كخطوة على طريق تحقيق السلام شددوا في ذات الوقت على اهمية التوصل الى حل عادل وشامل بالنسبة لجميع شعوب المنطقة بما فيهم الشعب الفلسطيني وحقه المشروع في وطن له⁽⁴¹⁾. وتلتبس هذا الوجه في الرؤيا الأوربية لإتفاق كامب ديفيد، وكذا بعض التصريحات المتواليه، ولاسيما منها تصريح المجلس الأوربي في 22 ابريل 1980، والذي ادان فيه سياسة الاستيطان الاسرائيلية، ونص على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، واخيرا «اعلان البندقية» الذي دعم هذا الموقف، وكرس ميل الأوربيين بزعامه فرنسا، نحو الاعتراف تدريجيا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية⁽⁴²⁾.

واضح اذن ان تأثير فرنسا على حلفائها الأوربيين كان ملموسا. وقد ساعدها على ذلك، تطور بعض مواقف الدول الأخرى الهامة في المجموعة، لاسيما المانيا الغربية والمختلرا، غير ان هذا الموقف الأوربي ظل يتحرك على مستوى التصريحات وعدم المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية، دون ان يرتقي الى اتخاذ قرارات عملية وملموسة⁽⁴³⁾.

نستخلص مما سلف، ان السياسة الفرنسية السابقة، اذا كانت استطاعت ان تدرك ماهية الصراع في الشرق الأوسط، وتستوعب مركزية القضية الفلسطينية في ظلها فانها افرزت في نفس الوقت، مدى محدودية فرنسا في التأثير فعليا على مجرى الأحداث. وينبغي ان نستنتج كذلك ان هذه السياسة الرحيمة ظلت دائما تظهر وكأنها سياسة صانعي القرار اكثر مما هي سياسة فرنسا، اي منعزلة حتى ضمن المحيط الفرنسي، الذي ما انفكت فئات متعددة منه تنتقدها، ولاسيما الحزب الاشتراكي.

2 - الحزب الاشتراكي والقضايا العربية :

تحتزن الذاكرة العربية حصيلة سلبية لمواقف الاشتراكيين الفرنسيين ازاء القضايا العربية، وعلى الاخص في عهد ما كان يسمى بالفرع الفرنسي للاممية العمالية SFIO، الذي اتسم بتعاطفه الوجداني، ومساندته اللامشروطة لاسرائيل والحركة الصهيونية وان كان هذا لم يمنع

الاشتراكيين المنضوين حاليا تحت الحزب الاشتراكي من تليين مواقفهم واعادة مواعمة رؤيتهم في خضم التحولات التي عرفها الحزب نفسه والتطورات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط والمحيط الدولي بصفة شمولية.

أ - الفرع الفرنسي للاممية العمالية : مساندة مطلقة لاسرائيل.

ان السمة البارزة التي طبعت هذا الحزب، منذ انشقاقه عن الحزب الشيوعي في مؤتمر تور Tours 1920، فيما يخص تعامله مع الشرق الاوسط والعرب، هي تأييده الكامل لاسرائيل، ومناوأة حركة التحرر العربية، وهذا السلوك يمكن تفسيره بثلاثة عوامل اساسية وهي :

1 - غلبة الاتجاه الجيني على تسيير مقاليد الحزب، فمنذ تأسيسه، اتسعت قاعدته نحو الجين لتستوعب قطاعات من البورجوازية الصغرى والوسطى (44). وقد ساعد على ذلك اعتناقه لاشتراكية مرنة ذات وجه انساني، تركت الباب مفتوحا امام امكانيات التحالف مع بعض شرائح الرأسمالية الفرنسية. وقد فاده ذلك، ان مساندة الايدولوجية الاستعمارية والدفاع عنها، وهي القائمة اساسا على المحافظة على الامبراطورية الفرنسية ومجادها.

2 - الارتباطات العميقة بين الاشتراكيين والحركة الصهيونية انى حد التمازج وتوحد الاهداف : والتي تستقي جذورها من التعاطف الذي ابتدته الاوساط الاشتراكية في قضية دريفوس (45). وكذلك في عقدة الدنب التي علققت لاحقا بالرأي العام الغربي بصفة عامة نتيجة الاضطهاد الذي تعرض له اليهود من جراء النازية، والتي شعر بها الاشتراكيون اكثر نظرا للمظهر الذي اصطبغت به اسرائيل ككيان ذي توجهات «ديمقراطية واشتراكية». وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى الدور البارز الذي لعبه زعيم الحزب «ليون بلوم» L. BLUM في تعريف ومساعدة الحركة الصهيونية. فلم يخف بتاتا التأثير الذي مارسه عليه زعيم هذه الحركة واوّل دولة لاسرائيل حاييم وايزمان (46)، الى حد انه اعتبر نفسه دائما مجندا لخدمة هدف واحد وهو انتصار الحركة الصهيونية وقيام دولة اسرائيل بغض النظر عن المصاعب التي كانت تواجهها انذاك. وينبغي كذلك ملاحظة هذا التلاحم بين الطرفين من خلال الدور الذي لعبه «مارك جاربلوم» M. JARBLUM، الذي كان يمثل الاحزاب العمالية الاسرائيلية ، ويناضل في نفس الوقت داخل الفرع الفرنسي للاممية العمالية (47).

3 - في مقابل النشاط الذي امتازت به الحركة الصهيونية، فان الواقع العربي السائد انذاك بكل سلبياته (الاستعمار، التخلف، الاستبداد) حال دون كل تفهم او تعاطف مع الجانب العربي، الذي لم يكن يتوفر على اي وعي بقضية فلسطين وطبيعة العدو الصهيوني. في ظل الخصائص، ساهم الاشتراكيون الفرنسيون في خلق دولة اسرائيل، ولم يبدوا اي حرج في نشر ادعائها ومزاعمها، وكذلك الضغط على حكومة بلادهم لتقبل قرار التقسيم الذي

اصدرته الامم المتحدة في سنة 1947، بعد ان لمسوا التردد الذي كان يهيمن في اوساط وزارة الخارجية الفرنسية، التي كانت لها مطامح اخرى(48).

من ناحية اخرى، يبرز الواقع القدر للاشتراكيين الفرنسيين جليا في قضية السويس، وحرب الجزائر. فقيما يتعلق بالمسألة الاولى رفضت الحكومة الاشتراكية التي كان يقودها «غوي مولي GUY MOLLET» قرار تأميم السويس، ولم تتوان في التدخل عسكريا بجانب بريطانيا واسرائيل لمواجهة ما اسمنه بالديكتاتورية الناصرية والدفاع عن الديمقراطية والقيم الغربية. وفي هذا الصدد نسجل ان كثيرا من الشخصيات المتواجدة في الحكومة ساهمت في شرح وتبرير هذا السلوك، فعلى «ميتران» الذي تولى الدفاع عن سياسة حكومته امام مجلس الشيوخ(49). وغني عن البيان، ان الهزيمة التي منيت بها القوات الغازية كانت تشكل ايدانا بانتفاء الحضور الفرنسي والبريطاني في المنطقة، وفتح الباب أمام الصراع الامريكى الروسى، وخاصة بعد صدور «ميديا ايزنهاور» الذي رفض سياسة الكرسي الشاغر وعمل على تعويض الغياب الفرنسي البريطاني بحضور مكثف(50). اما فيما يخص المشكلة الجزائرية، فلم يتغير موقف الحكومة الاشتراكية، حيث استبعدت كل تفاوض مع السكان الاصليين، وسعت الى تكثيف الوجود العسكري هناك(51).

لقد استمر موقف الاشتراكيين مع الاعتداء الاسرائيلي في يونيو 1967. فالى جانب ادائه الموقف الرسمي للحكومة، والذي اعتبره نجيبا على دولة «شجاعة» و «ديمقراطية» فانه لم يذخر اي جهد في التعبير عن تضامنه مع دولة اسرائيل. وقد التقت في هذا المجال جميع الأحزاب والشخصيات الاشتراكية الفرنسية امثال غي مولي وغاستون ديفير وفرانسوا ميتران ومنديس فرانس(52).

الا انه يمكن القول ان الاشتراكيين الفرنسيين بدأوا مع بداية السبعينات يعيدون النظر في مواقفهم ولو ببطء، وذلك في خضم التجديد الذي طرأ على الحزب، وكذلك على ضوء المتغيرات التي افرزتها منطقة الشرق الأوسط.

ب — الحزب الاشتراكي الحالي والشرق الأوسط : تطور ملموس.

أخذ منظور الحزب الاشتراكي لقضايا الشرق الأوسط، ولا سيما الصراع العربي الاسرائيلي يتحول تدريجيا، من جهة اولى مع التغيرات العميقة التي خضع لها التنظيم الاشتراكي، والتي تمثلت في اقصاء القيادة التاريخية التي تورطت في كثير من المغامرات، وعجزت عن بناء حزب اشتراكي متماسك (لقد فاز مرشحها ديفير ب 5% فقط في الانتخابات الرئاسية لسنة 1969) وانتخاب فرانسوا ميتران كأمين اول لهذا الحزب الذي اصبح يسمى بالحزب الاشتراكي الفرنسي(53). وقد جهد هذا الحزب منذ مؤتمر ايبيناي EPINAY على التمييز عن سلفه، وذلك من خلال تبني استراتيجية قائمة على القطيعة مع النظام

الاقتصادي والاجتماعي الذي تجسده الرأسمالية، واستبداله بنهج اشتراكي ديمقراطي والتحالف في نفس الوقت مع الحزب الشيوعي الذي كان يشكل اهم مكونات اليسار الفرنسي(54). ومن جهة ثانية تصاعد النضال الفلسطيني الذي انطلق عام 1965 وتنامى بسرعة هائلة بعد حرب 1967 ومعركة الكرامة 1968 والتأييد العالمي الذي بدأ يحظى به واخيرا استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، ورفض هذه الدولة الانصياع للمقررات الدولية.

لقد تمثل هذا التحول البطيء في برنامج الحزب الذي نشر في كتيب في سنة 1971 وجاء فيه ما يلي : ان الحزب الاشتراكي يؤكد ان اي سلام دائم في المنطقة ينبغي ان يعتمد على المبادئ التالية(55).

— الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والعيش بأمان وبحق كافة الامم الأخرى في الشرق الأوسط (كدول ذات سيادة) بما في ذلك الأمة العربية الفلسطينية التي تختار ممثلها بحرية.

— ضمان حق الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران لاسرائيل ولكل الامم.

— الاتفاق بين الدول الكبرى لوقف سباق التسلح في المنطقة.

— وضع حدود دائمة بمباحثات بين الأطراف المعنية، وإخلاء الأراضي المحتلة.

— اقامة شبكة اعانة عالمية لشعوب الشرق الأوسط لمساعدتهم على تطوير اقتصادهم

والتعايش السلمي بانتظار تعاون مفيد بين كل دول المنطقة.

— اجراء محادثات بين كافة دول المنطقة لاسكان اللاجئين العرب بمساعدة المجتمع

الدولي.

ومع توقيع برنامج الحكم المشترك مع الحزبين الشيوعي والراديكالي اليساري، اضطر

الحزب الاشتراكي الا تقديم تنازل ادنى تمثل في المقطع المخصص في البرنامج المشترك للحكم

الذي وقعته الاحزاب الثلاثة بتاريخ 12 يوليوز 1972 (56) : «تبذل الحكومة جهداً من

اجل المساهمة في اعادة السلام الى الشرق الأدنى، في اطار احترام حقوق دول المنطقة بالبقاء

وبالسيادة وبصفة خاصة دولة اسرائيل، وكذلك باحترام الحقوق القومية للشعب العربي في

فلسطين، وتبني الحكومة عملها في هذا الاتجاه على قرار مجلس الامن الدولي بتاريخ 22 نوفمبر

1967».

غير ان حرب اكتوبر التي تميزت في بداية الامر، بانتصار للجيش العربية اعادت الى

اذهان بعض قادة الحزب الاشتراكي الشعور بزوال اسرائيل وردود الفعل الأولى، التي تضع

اسرائيل وبقاها فوق كل اعتبار، كشفت عن التركيب المتعدد للحزب، وهكذا ففي الوقت الذي اصدرت فيدرالية باريز، التي يسيطر عليها الجناح اليساري «سيريس CERES» بلاغا ينتقد اسرائيل ويطالبها بإعادة الأراضي العربية التي احتلها وانشاء دولة فلسطينية ذات سيادة مطلقة(57)، نشر المكتب التنفيذي للحزب بلاغا شجب فيه بيان فيدرالية باريز، وكذلك تصرح ميشل جوبير وزير الخارجية آنذاك، والمشار اليه آنفا، وعبر عن موقفه كما يلي(58) «... يعبر الحزب الاشتراكي عن امله بأن يسمح وقف الاعمال العدوانية بالعودة الى البحث عن حل جذري للمشاكل المطروحة، وذلك طبقاً للمبادئ التي وردت في برنامج الحزب الاشتراكي وهي : الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء والسلامة، وكذلك بالنسبة لساتر دول المنطقة بما فيها الامة العربية في فلسطين، ورسم حدودهاثية عن طريق المفاوضات فيما بين الفرقاء المعنيين والانسحاب من الأراضي المحتلة...»

وفي الواقع، انصب موقف الحزب الاشتراكي على التأكيد على طابع المفاوضات بين الاطراف المتحاربة، وبفهم متزايد للواقع الفلسطيني، يدل على ذلك موقفه من زيارة السادات لاسرائيل حيث وصف متران الرئيس المصري بالكرم والعبقرية(59). وكذلك التقييم الايجابي لاتفاقيات «كامب ديفيد» حيث سجل ما يلي : « يعتبر الحزب الاشتراكي ان النتائج التي اتى اليها مؤتمر كامب ديفيد، يمكن ان تساهم في خلق الظروف والشروط الملائمة من أجل احلال السلام في الشرق الاوسط. فالاتفاق الذي توصلت اليه مصر واسرائيل هو نتيجة تنازلات متبادلة ومهمة. والنتائج التي تحققت تبرهن على ان المفاوضات المباشرة بين الذين يتجابهون على ارض المعركة هي خير وسيلة وأكثرها ضمانا للسير نحو السلام... ونقول ان تضمين النص المشترك لكامب ديفيد عبارة الشعب الفلسطيني هو امر ايجابي. فالحزب الاشتراكي يعتقد انه لن يقوم سلام دائم في الشرق الاذن الا اذا سمح هذا السلام بتحقيق التطلعات القومية والاماني لكل الشعب، وبنوع خاص تطلعات الشعب الفلسطيني، عن طريق التفاوض مع ممثليه المؤهلين...»(60).

وبصفة عامة، ومن استقرائنا لإيديات الحزب، التي يعكسها برنامجها الانتخابي، وكذا مختلف الندوات والتصريحات التي ادلى بها مسؤولو الحزب، وعلى رأسهم مرشح اليسار فرانسوا ميتران، يمكن تحديد تعامل الاشتراكيين مع قضايا الشرق الاوسط كما يأتي :

1 — فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي، وموقفه من القضية الفلسطينية، «فإن الحزب الاشتراكي يؤكد ان فرنسا ستظل متمسكة الى اقصى درجة ببقاء اسرائيل وسلامتها ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وذلك طبقا لقرار الامم المتحدة 242، ولكن فرنسا ستؤكد في نفس الوقت ان الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين هو عنصر اساسي من عناصر السلام في الشرق الاوسط وبالتالي من عناصر سلامة وامن اسرائيل بنظرنا. ولا حاجة الى القول

ان الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب من الشعوب يتضمن بشكل طبيعي حقه في اقامه كيانه الوطني»(61).

2 - فيما يخص سبل تحقيق السلام والامن في المنطقة، يجذد الحزب الاشتراكي اسلوب التفاوض المباشر بين الاطراف المعنية بالدرجة الاولى بالتزاع، دون ان يحدد شروطا مسبقة «فليأتوا جميعا وليجلسوا الى طاولة حضراء واحدة دون هوية معينة الا حيم وطنهم»(62).

3 - التأكيد على ضرورة احترام وصيانة سيادة لبنان والعمل على فرض ذلك، ودعوة الامم المتحدة والضمير الانساني الى العمل من اجل احقاق العدل في لبنان، هذا الوطن الممزق الذي تخلوا عنه للموت، لانه لصغره لا يزعج سير الزمن المجرد من الاحساس(63).

3 - السياسة الحالية : التغير مع الاستمرارية.

عندما وصل الاشتراكيون الى السلطة، شعروا بنقل التركة الموروثة عن الممارسة السابقة، وتشابك وكثافة المصالح بين فرنسا والعالم العربي. لهذا انصب اهتمامهم على اعادة تركيب السياسة الخارجية ازاء المنطقة من خلال اتباع اسلوب يقوم على مبادئ واضحة، تجلت بالخصوص في معالجة ازمة لبنان بعد الغزو الاسرائيلي لهذه الدولة. وستعرض تباعا لسياسة فرنسا ازاء اسرائيل ثم العلاقات مع الجانب العربي، واحيرا الموقف الفرنسي ازاء المشكلة اللبنانية واعادها المختلفة.

أ - فرنسا واسرائيل : اعادة تنشيط العلاقات في اطار الوضع.

من نافلة القول، التذكير بأن الرأي العام الاسرائيلي بكل مكوناته، تلقى بارتياح صعود الاشتراكيين الى السلطة، وفوزهم بالاغلبية المطلقة(64). لاسيما وان التصريحات التي اعتاد فرانسوا ميتران ترديدها خلال الحملة الانتخابية، كانت كلها تشير إلى رغبة الاشتراكيين في اعادة تقويم السياسة الفرنسية بصفة عامة، واعادة توازنها مع هذه الدولة بصفة خاصة. لذا عملت الحكومة الفرنسية، مباشرة بعد تسلمها مقاليد السلطة على الغاء «قرار بار BARRE» الذي كان قد عطل مفعول القانون الفرنسي الصادر في 7 يونيو 1977، والمتعلق بمنع الشركات الفرنسية من الخضوع للمقاطعة العربية للشركات الاجنبية المتعاطفة مع اسرائيل(65). في نفس السياق احجم المسؤولون الفرنسيون الجدد عن تطبيق عقوبات ضد اسرائيل، فبالرغم من ادانتها للغارة الاسرائيلية ضد المفاعل النووي العراقي، امتنعت فرنسا عن التصويت في مجلس الامن لصالح مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية، ينص على فرض عقوبات ضد اسرائيل. وقد كرست هذا التصرف عند ما اقدمت اسرائيل على ضم الجولان، مبررة ذلك بضرورة التمييز بين اسرائيل وشعبها من جهة، وتكثيف الجهود من اجل الهدف الاساسي الذي يكمن في العمل من أجل اقرار السلم في المنطقة(66).

وعلى ضوء هذا التوجيه، فقد دأبت على تجميد كل مبادرة اوروبية ازاء الشرق الاوسط، وشاركت في القوات المتعددة الجنسية التي وضعت في سيناء بعد انسحاب القوات الاسرائيلية في ابريل 1982 طبقا لمعاهدة كمب ديفيد.

وأخيرا، جاءت زيارة ميران لاسرائيل في بداية مارس 1982 كحلقة اخرى في مسلسل تنشيط العلاقات بين البلدين، وكتعبير عن ارادة الاثراكيين في التعامل بلغة واحدة مع اسرائيل والعرب، واذا كانت هذه الزيادة قد خلقت ردود فعل حذرة وسلبية في الاوساط العربية، خاصة وانها جاءت بعد اعلان ضم اسرائيل للجلولان(67)، فمن الملاحظ، انه بغض النظر عن كونها اعتبرت كحدث تاريخي بالنسبة للدولتين، فانها كانت مناسبة اصر من خلالها رئيس الجمهورية الفرنسية على التذكير بمكونات سياسة بلاده ازاء المنطقة، وبالضبط فيما يرجع للقضية الفلسطينية التي تباعدت مواقف الطرفين بشأنها.

والواقع ان اعادة تنشيط العلاقات الفرنسية الاسرائيلية، لم يخل دون استمرار الروابط العربية الفرنسية في جميع المجالات.

ب - فرنسا والعرب او سياسة الموازنة

لقد ادركت القيادة الجديدة ان المتطلبات الايديولوجية والاحلاقية يمكن ان تدخل في صراع مع الواقعية ومصالح الدولة. ففرنسا في تعاملها مع الشرق الاوسط، لا يمكن ان تضحي بمصالحها الحيوية، والمرتبطة بشكل مكثف مع العالم العربي، ان سياسة الحضور، التي تشكل احدى ثوابت السياسة الخارجية الفرنسية بغض النظر عن السلطة القائمة، لا يمكن ان تستقيم الا بسياسة مرنة تعتمد على التوازن، آخذة بعين الاعتبار طبيعة تركيب التشكيلة الاقتصادية الفرنسية في تفاعلها مع المحيط الخارجي(68). لهذا سعى الحكم الجديد الى طمأنة الجانب العربي وذلك من خلال :

أولا : تعيين عدد من الوزراء الاصدقاء للعرب وللعالم الثالث في الحكومة، ومن بينهم ميشيل جوير كوزير للتجارة الخارجية، والمعروف عن هذا الاخير انه كان وزيرا للخارجية في عهد بوميدو، ورفض اذانة مصر وسوريا خلال حرب اكتوبر. وكلود شيسون C. CHEYSSON في منصب وزير العلاقات الخارجية. ومن المتفق عليه ان «شيسون» يعتبر من المؤمنين بقضايا العالم الثالث، وامتاز بتعاطفه مع الاثراكيين حتى عندما كان مقوضا سياسيا للمجموعة الاقتصادية الالوية، حيث ساهم بقسط وافر في دفع الحوار العربي الالوي الى الأمام. الى جانب هاتين الشخصيتين هناك ميشيل روكار M. ROCARD كوزير للدولة في التخطيط واعداد التراب، وبيير شفمننت P. CHEVENEMENT زعيم تيار «سريس» المشهور بمواقفه المتقدمة ازاء العرب كوزير للدولة في البحث العلمي. بالاضافة الى هؤلاء، هناك الوزراء المنتمون للحزب الشعبي الذي اتسم بمواقفه المتقدمة ازاء القضية الفلسطينية، والذين تم

تعيينهم بعد التعديل الذي ادخل على حكومة موروا P. MAUROY اثر الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تمخضت عن فوز ساحق للحزب الاشتراكي.

ثانيا : ايفاد مبعوثين معروفين بتعاطفهم مع العرب، وبارتباطهم مع النظام السابق الى بعض الدول العربية. ويتعلق الامر بالسيد «جاك ميتران» الرئيس المدير العام للشركة الفرنسية للصناعات الجوية والفضائية «SNAS» الذي أرسل الى المملكة العربية السعودية. و «جاك اندريان»، سفير فرنسا في القاهرة الذي أرسل الى بعض دول الخليج. واخيرا كلف احد رجال الابنك المشهورين بتعاطفهم مع المسؤولين ورجال الاعمال العرب، بمهمة اقتصادية(69).

ثالثا : حرص القادة الجدد على تصحيح صورتهم في العالم العربي والتي كانت تبرزهم كحلفاء لاسرائيل. وهكذا اعلن الوزير الاول «بيير موروا» وهو من الاتجاه المحسوب على اسرائيل، «ان الصورة التي تقدم على الاشتراكيين في العالم العربي غير صحيحة». كما أكد ليونيل جوسبان. L.JOSPIN الكاتب الاول الجديد للحزب الاشتراكي في حديث له مع صحيفة السفير «ان العرب يستطيعون الاعتماد على سياسة فرنسا في الشرق الاوسط لصالح سلام عادل، وان مخاوف الدول العربية من مجيء ميتران هي في غير محلها»(70).

رابعا : التأكيد على احترام الحكام الجدد للالتزامات فرنسا السابقة. وفي هذا الاطار ينبغي ان نسجل ان اليسار يصل الى السلطة في ظروف صعبة تمتاز بالازمة الخانقة التي تتخبط فيها الاقتصاديات الرأسمالية منذ سنوات. وبديهي ان التحولات التي ترمع القيادة الجديدة ادخالها على الاقتصاد الفرنسي لا يمكن ان تتم دون الاستفادة من القدرات المالية والاقتصادية التي تتمتع بها الدول العربية، ولا سيما منها دول الخليج البترولية. لهذا شرعت القيادة الجديدة في تعديل مواقفها النقدية السابقة. وحاولت التكيف مع متطلبات الواقع لضمان تثبيت المصالح الفرنسية الضخمة مع العالم العربي، والتي تتمثل في البترول، حيث تؤمن ست دول عربية قرابة 70% من حاجيات فرنسا الاجمالية من هذه المادة، والسعودية هي ممولها الرئيسي بعد العراق التي تضاءلت صادراته النفطية بسبب الحرب التي يحوضها ضد ايران. الى جانب الودائع العربية، حيث يبلغ حجمها في الاقتصاد الفرنسي حوالي 30 مليار دولار من أصل 130 مليار تشكل الاحتياطي العام للعملة. واخيرا التسويق العسكري حيث تعتبر فرنسا من اهم موردي السلاح الى منطقة الشرق الاوسط. فنصف مبيعاتها عام 1980 البالغة 35 مليار فرنك، استوعبته الدول العربية. كما صدرت الى هذه الدول سلاحا بقيمة 25 مليار فرنك من مجمل صادراتها من السلاح البالغة 32 مليار في عام 1981. وباعت الدول العربية في الشهرين الأولين من العام الماضي (1982) سلاحا بقيمة 21 مليار فرنك من مجموع صادراتها العسكرية التي بلغت في الفترة نفسها 22 مليار(71).

في ضوء هذه المعطيات اهتم القادة الجدد بموازنة سياستهم ازاء «نظام الدول العربية» وذلك من خلال سن سياسة تحافظ على الروابط التقليدية مع الانظمة العربية «المعتدلة» وتحسن في نفس الوقت علاقاتها مع الانظمة «الراديكالية» والتي تدهورت خلال الحقبة الماضية. لقد تبلور التوجه الأول فيما يمكن ان نصلح على تسميته تجاوزا بمحور «باريز — الرياض — القاهرة» والذي تجسد في المؤشرات التالية :

1 — استقبال الملك خالد، كأول مسؤول عربي يقوم بزيارة لباريز (13 يونيو 1981) وتخصيص «ميتران» أول زيارة في العالم العربي للملكة العربية السعودية (26 — 28 شتبر 1981). في نفس المسار رحب الرئيس الفرنسي بمشروع عهد للسلام، حيث صرح خلال زيارته للدولة الوهابية، ان هذا المشروع يشكل نقطة الانطلاق لمفاوضات قد تؤدي الى اقرار السلام في الشرق الأوسط(72). ولاشك ان تدعيم العلاقات بين الدولتين يفرض كواقع يتجسم في كون المملكة العربية السعودية، الى جانب انها الممون البترولي الاساسي لفرنسا، اصحت استراتيجيا اهم قوة في الخليج بعد تقلص الدور العراقي. زد على ذلك، انها تلعب دورا أساسيا في العالم الاسلامي من خلال «منظمة المؤتمر الاسلامي» التي يوجد مقرها في مكة. كما يمكن ان تباشر من خلال نفوذها المادي والمعنوي تأثيرا على كثير من الدول الافريقية لموازنة النفوذ الليبي(73).

ب — تدعيم الروابط مع القاهرة، التي هي منار عطف الاشتراكيين بعد تفردتها بتوقيع معاهدة للسلم مع اسرائيل، الامر الذي قادها الى العزلة في المحيط العربي. وقد ازداد التقارب بين الدولتين بعد مقتل السادات. وصعود حسني مبارك الذي اتخذ مجموعة من الاجراءات الهادفة الى تحرير LIBERALISATION النظام داخليا، وفك العزلة المصرية خارجيا، سواء من خلال التقليل من العلاقات الامتيازية مع الولايات المتحدة، او من خلال الانفتاح على الدول العربية في محاولة لارجاع بلاده الى حظيرة المصف العربي. وقد تجلى التعاون المصري الفرنسي عبر توحيد جهودهما لاجراء مخرج لحرب لبنان بواسطة المشروع المصري الفرنسي الذي قدم للامم المتحدة، والذي سنتحدث عنه لاحقا. كذلك فان زيارة ميتران الاخيرة للقاهرة (24 — 26 نوفمبر 1982) شكلت لبنة اخرى في صرح توثيق الاواصر بين الطرفين(74). ويتواز مع هذا التوجه الذي يخضع لمزغمت برغماتية صرفة، ثمة توجه آخر، وهو يستجيب للدوافع الايديولوجية للقيادة اليسارية، ويتمثل في محور «باريز — الجزائر»، وهذا شيء طبيعي اذا ادركنا ان الجزائر شكلت دائما عقدة بالنسبة للاشتراكيين. كما ان التجربة الاشتراكية الاقتصادية لهذه الدولة، التي حاولت ان تقدمها عن نفسها كمناهضة «للامبريالية» و «المناصرة لحركة التحرر» مارست دائما تأثيرا واعجابا في نفوس الاشتراكيين الفرنسيين. ويكفي ان نشير في هذا المجال الى تكثيف الاتصالات بين الدولتين على جميع المستويات(76)، وكذلك تعزيز التعاون بينهما في جميع المجالات في ظل شروط تبادلية افضل.

كما ظهر ذلك جليا في صفقة الغاز التي منحت الجزائر امتيازات مهمة الى حد انها انارت جدلا ونقدا كبيرا بين الاوساط الفرنسية(76).

ر كيفية موازنة، استمرت فرنسا في تأكيد مواقفها ازاء القضية الفلسطينية وهكذا اعرب شيسون مرات متوالية، ان بلاده تؤيد قيام دولة فلسطينية في الاراضي العربية المحتلة التي يجب الجلاء عنها وفقا للقرار 242، والذي يظل مع القرار 338 وسيلة اساسية للتسوية. كما صرح الرئيس «ميتران» قبيل زيارته لاسرائيل، في حديث له مع احدى المجلات اليهودية الصادرة في باريس «انه لا علم له بأن في مواجهة اسرائيل مُحاورا آخر غير منظمة التحرير الفلسطينية...» وأضاف ان المفاوضات بشأن مستقبل الشعب الفلسطيني لا يمكن ان تبدأ ما لم تتحل منظمة التحرير الفلسطينية عن البند الاول من ميثاقها الذي يدعو الى تدمير دولة اسرائيل(77).

وتأسيسا على ما سبق، فان الموقف الفرنسي ازاء القضية الفلسطينية تركز حول ضرورة منح الفلسطينيين الحق في دولة غير انه امتنع دائما عن الاعتراف ب م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني مكثفيا باعتبارها منظمة محاربة، ينبغي اشراكها في مسلسل السلام.

وخلاصة القول، فان الحكومة الحالية برزت متقدمة عن سالفها في تصوروا الواضح لطبيعة الصراع في الشرق الاوسط وان كانت لم تستطع الذهاب بعيدا في هذا المجال. فماذا كان سلوكها في خضم الغزو الاسرائيلي للبنان ؟

ج — فرنسا وحرب لبنان

قبل تحليل الموقف الفرنسي، من المفيد ان نتعرض بإيجاز لبعض الملاحظات التي احاطت بالغزو الاسرائيلي ليروت.

اولا : منذ البداية بدا واضحا، ان الاعتداء الاسرائيلي كان يستهدف تصفية المقاومة الفلسطينية، وقمع كل الأصوات الحرة في لبنان الذي ظل دائما ملجأ للفكر المضطهد والمقموع. ومن وراء ذلك اعادة ترتيب الأوضاع في لبنان كحلقة اخرى في مسلسل كامب ديفيد، تمر عبر اتفاقية مع لبنان، لتنتهي الى جر باقي دول المنطقة في هذا الاتجاه.

ثانيا : غير ان الصمود الذي واجهته به المقاومة الفلسطينية أساسا هذا التدخل الصهيوني اكد من جديد، رغم حجم دور الثورة الفلسطينية، انه لا يمكن استئصال الوجود الفلسطيني، وان كان سيضطر الى اعادة النظر في بعض الممارسات، وعلى الاخص تفضيل العمل السياسي على الكفاح المسلح، واستنثار زخم التعاطف الذي عبر عنه الرأي العام

العالمي سواء منه الامريكى او الاوروى، وحتى اليهودى سواء داخل اسراييل أو خارجها، وخاصة بعد المجازر الرهيبة والمبيدة للشعب الفلسطينى، والتي ارتكبت بفضاعة في مخيمات صبرا وشاتيلا(78).

ثالثا : وغنى عن البيان التذكير بأن الهجمة الصهيونية ليست حالة منفردة او حلقة منفصلة بل تندرج ضمن الهجمة الامبريالية الشاملة، والتي تقودها الولايات المتحدة في جميع الواجهات لتوطيد هيمنتها، وفرض «سلامها» على العالم(78).

رابعا : لقد ابانت الانظمة العربية، بكل تفرعاتها عن عجز مطبق في التصدي لهذه الهجمة الاسرائيلية. فلم تعد ردود الفعل العربية مستوى التصريحات والتنديد في المحافل العربية والدولية(80) ويجدر بنا ان نساءل حول اسباب غياب الاتحاد السوفياتى، وسكوته الرهيب ! فماذا فعلت هذه القوة، غير الاستكانة الى توجيه التنذير الى الولايات المتحدة وفرنسا من مغبة مشاركة قواتها في عمليات اجلاء الفلسطينيين من بيروت، مظهرة بذلك انزعاجها لكُل حل مرتقب لا تساهم فيه(81). وفي اعتقادنا، ان تقاعس الاتحاد السوفياتى عن الاضطلاع بدوره كقوة عظمى، وعدم القيام بالتزاماته، لا يمكن ان يفسر الا بالازمة التي يتخط فيها النموذج الروسى داخليا (الازمة الاقتصادية، مشكل الحريات وحقوق الانسان بصفة عامة وخارجيا (التورط في افغانستان دون التوصل الى فرض الاستقرار، الازمة البولونية.. الخ..)

في ظل هذه الحقائق التي رافقت حرب لبنان، برزت فرنسا كقوة ذات رؤية واضحة لابعاد الصراع وتداخلاته المختلفة. وهكذا لم تتردد في تأكيد مواقفها المتمثلة في احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وادانة كل عدوان يستهدف سيادة لبنان، واستئصال الوجود الفلسطينى(82).

وقد تقاطب تحرك فرنسا على محورين اساسيين : فمن تجليات المحور الاول العمل على تطبيق الغزو الاسرائيلى، وتمكين الفلسطينيين من مغادرة بيروت، مع الحفاظ على شرفهم وكرامتهم. وتبدي ذلك من خلال الاتصالات المكثفة التي اجراها بعض المسؤولين الفرنسيين مع الاطراف المعنية بالصراع(83)، ومساهمة قواتها في الاشراف، على الامن أثناء جلاء المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وقد تزامن هذا التحرك مع صيغ متعددة، للتنديد بالغزو الاسرائيلى والتضامن مع الشعبين اللبناني والفلسطينى، في اوساط الرأي العام الفرنسى. أما المحور الثانى فقد ظهر في سعي فرنسا الحثيث الى توظيف هذه الاحداث، كمنطلق لانيجاد حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، نشير الى المجهودات التي بذلتها لدفع حلفائها الاوروبيين الى اتخاذ قرار يساير النهج الفرنسى(84). وعلى مستوى الامم المتحدة، حاولت فرنسا، باتفاق مع مصر، تقديم وثيقة عمل الى مجلس الامن تطالب بما يلي : « يعلن مجلس الامن ان حل المشكله اللبنانيه، ينبغي ان يساعد على فتح مسلسل من اجل اقرار سلام وأمن

تأبتيّن في المنطقة، على أساس السلام من أجل جميع الدول والعدالة لجميع الشعوب. ولهذه الغاية يؤكد مجلس الأمن لجميع الدول حقها في التّغيش في سلام وفقا لقراره 242، ويؤكد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، بكل ما يترتب عن ذلك من نتائج. ومن أجل هذا الهدف ينبغي الأخذ بعين الاعتبار تمثيلية الشعب الفلسطيني، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك(85).

وواضح ان السلوك الفرنسي كان يصب في مجرى اساسي، يركز على استيعاب الواقع الجديد، الذي افرزته حرب لبنان، للدفع في اتجاه تسوية شاملة تستند على الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل(86). وغنى عن البيان، ان النتائج السياسية التي تمخضت عنها هذه الحرب، ولاسيما «مشروع ريفان» حول السلام، الذي حول الولايات المتحدة من متواطئ مع اسرائيل الى وسيط يعمل من اجل سلام يتمركز حول اتفاقيات «كامب ديفيد»، وقرار مجلس الأمن 242، بالإضافة الى الاعتراف ببعض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، دون تمكينه من انشاء دولة خاصة به(87)، وكذلك مشروع السلام الذي تمخضت عنه الجولة الثانية لمؤتمر القمة العربية بفاس، والذي سجل تحولا نوعيا في تصور القادة العرب لكيفية حل أزمة الشرق الأوسط، وذلك من خلال الاعتراف ضمنا باسرائيل كما تشير الى ذلك النقطة السابعة من المشروع(88)، كل هذا ركز قناعات فرنسا القائمة اساسا على البحث عن مخرج لهذه المعضلة من خلال التفاوض بين الطرفين، ولاسيما بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وأهمية دورها، على الأقل دبلوماسيا في ديناميكية السلام في المنطقة(89).

خلاصات :

في ضوء عرضنا السالف يمكن استجلاء ما يلي :

1 — بالمقارنة مع السياسة السابقة، تتميز الممارسة الحالية بالوضوح والاقدام والشجاعة في الدفاع عن مبادئ تبلور، رغم نواقصها، حجم فرنسا ورغبتها في نهج سياسة متوازنة تعتمد على لغة واحدة، وتستبعد تلك الماركنتيلية الفجة، وان كانت لا تهرب من التكيف مع اوضاع الواقع Situations de fait . وبالتالي كان من الممكن للعالم العربي ان يستثمر اكثر تواجد اليسار في السلطة، لولا ان اغلب الانظمة العربية بطبيعتها الحالية تظل عاجزة عن استقطاب مثل هذه التغيرات لتحقيق اهدافها في اتجاه التحرر والتقدم في جميع المجالات.

2 — خلافا للسياسة الماضية، التي ظلت تبرر كسياسة للسلطة Politique du pouvoirمفتقرة بذلك الى التراضي Consensus، فانه يمكن القول ان السياسة الراهنة هي

سياسة فرنسا Politique de la France . فاذا كانت القيادة الحالية مازالت تتخبط في صعوبات داخلية، فان الواقع يبين ان سياستها الخارجية الحالية، بوضوح اهدافها، قد استطاعت ان تضمن النفاق اغلب شرائح المجتمع الفرنسي حولها.

3 — على مستوى آخر، مازالت السياسة المتبعة حاليا، تدور في سياق الاهداف الكبرى لفرنسا، والتي لخصها الجنرال ديغول في مفهوم «الاستقلال الوطني»، وبذلك فهي تتعرض لكل مرغبات هذا الواقع، ولاسيما فيما يتعلق بعلاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية. فاذا كان يبدو ظاهريا اتفاق فرنسا والولايات المتحدة حول طبيعة الصراع في الشرق الاوسط، فان ذلك لا ينفي وجود تناقضات بين الدولتين في تصورهما آفاق حل الصراع العربي الاسرائيلي. وما لا مراء فيه ان فرنسا، في ظل التفوق الامريكي، وامتلاكه حُل مفاتيح السلام في هذه الربوع، ان تقنع بدور ديبلوماسي، ممارسة بذلك سياسة امكانياتها.

4 — وان هذا الدور الديبلوماسي، مدعو للمزيد من التنامي والتعاطف، مع دخول المنطقة كلها في حقل المشاريع السلمية ومختبراتها. وهذا يقودنا الى التساؤل عما اذا كانت الديبلوماسية ستكرس مسارها السابق بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ام انها ستؤثر الانقواء على الوضع الراهن، والاكتفاء بالدفع في مجرى التقارب بين الاطراف المتصارعة كما تَوَدُّ ذلك الولايات المتحدة.

وصفوة القول، ان الديبلوماسية الفرنسية الراهنة تتأرجح بين جاذبية «الاستقلالية» وسحرها ومزلق الانتفاء الى العالم الغربي الرأسمالي

الهوامش

- 1 — صحيفة LE MONDE عدد 3 / 9 / 1982.
- 2 — لقد تم تصنيف فرنسا ضمن الدول الصديقة، وذلك عندما قررت الدول فرض الحظر البترولي على البلدان التي ساندت اسرائيل.
- 3 — تتواجد داخل الحزب الاشتراكي اربع تيارات وهي : تيار فرانسوا ميتران صاحب الاغلبية والذي يتزعمه حاليا «ليونيل جوسبان» الكاتب الاول للحزب، والتيار المعروف بمركز الدراسات والبحث الاقتصادية والاشتراكية «سبريس» وتيار «ميسيل روكار» الذي يتصف بالاعتدال والتعاطف مع رجال الاعمال الفرنسيين، واخيرا تيار «بيير موروا» الوزير الاول حاليا.
- 4 — نشير هنا الى الاسلوب الذي التجأت اليه الاميرالية الفرنسية، والمتمثل في العمليات الثلاثية، اي القيام بمشروع في دول العالم الثالث، وذلك بجمع الاموال العربية والتكنولوجيا الفرنسية واليد العاملة الرخيصة المتوفرة في تلك الدول، بنهد من التفاصيل انظر : Jacques Couland : Le Moyen-Orient dans le réedeploiement des monopoles français. Pensée n° 212, Mai 1980 P. 52 et suite.
- 5 — حول هذه المفاهيم انظر دراسة امين هويدي : الصراع الاقليمي وعلاقته بالصراع العالمي — المستقبل العربي — عدد 41 — يوليو 1982 ص 20 — 27
- 6 — في هذه الدراسة التي كانت ثمرة تفكير داخل واداية الابحث والدراسات الاستراتيجية الفرنسية، طرح مجموعة

من الباحثين تحت اسم مستعار بعض التصورات المستقبلية للسياسة الفرنسية إزاء الشرق الأوسط، وهي الأقلمة، ثم بإيضا البيترولي، وأخيرا الاحتراف. كذلك اقترحوا بعض التوجهات لهذه السياسة وتتمثل في التشجيع على إيجاد تسوية ل نزاع الشرق الأوسط، والمساهمة في استقرار بعض دول المنطقة، والتخفيف من حدة الأزمات الداخلية، وأخيرا التقليل من الأسباب الخارجية للاستقرار : مشكل الطاقة، حوار الشمال والجنوب، علاقات الشرق والغرب. انظر : Pierre Kléber : Le Moyen-Orient et la sécurité de la France. Politique étrangère n° 4, 1981 P. 905-916.

Michel Fichet : La nécessaire politique du Général De Gaulle. Pensée nationale, n° — 7 24, Sept-Oct 1979, P. 35.

Martin Verlet : Redéploiement, Intégration et Politique de crise. In l'impérialisme — 8 français aujourd'hui, Ed. Sociales 1977, Paris, P. 14.

Alfred GROSSER : La Quatrième : حول السياسة الخارجية للجمهورية الرابعة يمكن الرجوع الى : 9 République et sa politique extérieure. Ed. du Seuil 1964.

Jacques FAUVET : La : وحول بعض القضايا الحزبية المرتبطة بالسياسة الخارجية لهذه الجمهورية انظر : 10 Quatrième République. Livre de Poche n° 3213, P. 412 et suite.

Paul BOCCARA : Le Capitalisme monopoliste d'Etat. Sa crise : حول هذا المفهوم راجع : 10 et son issue. Ed. Sociales 1976.

11 — مباشرة بعد تولية السلطة في سنة 1958، وجه الجنرال ديغول في شنتنر من نفس السنة مذكرة سرية الى الرئيس الاميركي ايزنهاور والوزير الاول الانجليزي ماكميلان يطلب فيها اعادة النظر في هيكل تسير الحلف الأطلسي. ويقترح بالاساس تشكيل قيادة ثلاثية، واعطاء الأوربيين حرية التحرك فيما يتعلق بالقضايا التي نهم قارتهم. ولأشك ان هذه المذكرة تكشف بوضوح عن رغبة ديغول الملحاحة، والمتمثلة في اعطاء فرنسا دورا قياديا. انظر نص هذه المذكرة وبعض التعليقات عليها في : Alfred GROSSER : Les Occidentaux, Ed. Fayard. 1978, P. 237-265.

Alfred GROSSER : La Politique extérieure de la V^e République. Ed. Seuil 1965. P. — 12 39 et suite.

13 — في نفس السياق تعكس هذه الاستراتيجية طموح فرنسا نحو القيام بدور نشيط و ربط علاقات مع الدول ولاسيما الدول الاشتراكية. فقد تم التخلي عن استراتيجية دره الخطر الآل من الشرق، وتبني هذه الاستراتيجية التي تمكن فرنسا من الدفاع عن ترابها وكذلك المحافظة على أمن لوربا، لمزيد من التفاصيل انظر : Lothar RUEHL : La : Politique militaire de la V^e République P.F.N.S.P. 1976.

14 — حول علاقة فرنسا بالحلف الأطلسي، ولاسيما الأسباب الكامنة وراء انسحابها، راجع اسماعيل صيري، مقالة فرنسا والحلق الأطلسي، السياسة الدولية — عدد 5 يوليو 1966 ص : 20 — 47.

15 — يظهر ذلك بالخصوص في العلاقات مع اغلب الدول الأفريقية التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، ولكنها رغم استقلالها ظلت مرتبطة باتفاقيات كرسست واقع الهيمنة الفرنسية.

16 — يتعلق الأمر بالدرجة الأولى، بالتداخل الذي كان موجودا بين المخابرات الاسرائيلية والفرنسية. فابتداء من سنة 1964 بدأت العلاقات بين الدولتين تأخذ حجما طبيعيا، لتعرق تدهورا فيما بعد، للتوسع في هذا الموضوع راجع : Claude CLEMENT : Israël et la V^e République. Ed. Olivier, 1978. ORBAN, P. 65 et suite.

17 — شهادة لوزير الخارجية الفرنسي الأسبق «موريس شومان» مذكورة في كتاب : Raymond Tournoux : Le feu et la cendre. Ed. Plon, Paris 1979, P. 331.

18 — بدأت الوادر الأولى مع طلب جمهورية مصر العربية من الأمين العام للأمم المتحدة سحب القوات الاممية من غزة وشرم الشيخ، واقفال خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية الشيء الذي طرح ما سمي بحمية الملاحة انظر : نية الاصفهاني : الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الاسرائيلية. السياسة الدولية عدد 30 أكتوبر 1972 ص 72-71.

19 — La Politique étrangère de la France (textes et documents) Documentation française, 1^{er} semestre 1967, P. 110-114.

- 20 — Ibid
- 21 — Charles De Gaulle : Discours et messages, Vers le terme 1966-1969, Ed. Plon 1970, P. 252-255
- 22 — شحادة موسى : علاقات اسرائيل بدول العام 67 — 1970. منظمة التحرير الفلسطينية — مركز الأبحاث — بيروت 1971 ص 134 — 140.
- 23 — انظر دراستنا : تطور الموقف الفرنسي ازاء الصراع العربي الاسرائيلي منذ سنة 1967، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد — العدد 9 — النصف الأول من سنة 1981، وما تضمنته من اشارات مرجعية ص 46 ما يليها.
- 24 — حول فرنسا والامم المتحدة، انظر : نية الاصفهاني — مرجع مشار اليه سابقا ص 75 — 76
- 25 — CEDETIM : L'impérialisme français, Petite Collection Maspero, 1978, P. 26-28
- 26 — شحادة موسى : مرجع مشار اليه سابقا. ص 155.
- 27 — Jacques BRUNEAU : Il y a dix ans. Les vedettes de Cherbourg. Le Monde 23/24 — Déc. 1979
- يؤكد الكاتب، الذي كان وقت وقوع الحادث واليا على منطقة «المانش» توطؤ عناصر من الحكومة الفرنسية مع منظمي عملية اختطاف البوراج الخمسة.
- 28 — نية الاصفهاني : موجع تم ذكره سابقا ص 91.
- 29 — حول هذه المسألة، انظر الدراسة القيمة للاستاذ عبد القادر المقادري : الشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير. المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد. العدد 7. النصف الأول من سنة 1980 — ص 93 — 96.
- 30 — Roy MACRIDIS : Indépendance et neutralité de la France. Le Modèle suisse in. — Conflits et Coopération entre les états. Armand COLIN et F.N.S.F. 1973, P. 193-194.
- 31 — اسماعيل صبري مقالة : العلاقات الأوربية الأمريكية وحرب أكتوبر 1973. السياسة الدولية — عدد 36 يناير 1974 ص 167.
- 32 — جلتان الخمس : السوق الأوربية المشتركة والنزاع العربي الاسرائيلي. شؤون فلسطينية عدد 110 يناير 1981 ص 102.
- 33 — Marie Claude SMOUTS : Du Gaullisme au néo-atlantisme, in Politiques européennes dans la crise. P.F.N.S.P. Paris 1976, P. 96-102.
- 34 — Michel CHATELUS : Stratégies pour le Moyen-Orient, Galman-Levy, 1974.
- 35 — دراستنا المشار اليها آنفا ص : 41.
- 36 — انظر نص البلاغ الفرنسي الكويتي (1 مارس 1980) وبعض مقاطع تصريحات الرئيس الفرنسي في عمان، والبلاغ الفرنسي الأردني بتاريخ 9 مارس 1980 في كتاب : Charles St Prot : La France et le renouveau arabe. Ed. Copernic 1980, P. 209-211
- 37 — نص البيان الكامل منشور في مجلة السياسة الدولية عدد 36 يناير 1974 ص : 803.
- 38 — احمد صدقي الدجاني : الحوار العربي الأوربي، وجهة نظر عربية، معهد البحوث والدراسات العربية 1976 ص 25 — 37.
- 39 — احمد صدقي الدجاني : منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوربي. مركز الأبحاث . م.ت.ف. 1979 ص 14 وما يليها.
- 40 — انظر استعراضا جزئيا لبعض سياسات الدول الأوربية ازاء الصراع العربي الاسرائيلي في : Dominique MOÏSI, L'Europe et le conflit israëlo-arabe, Politique étrangère n° 4/1980, P. 836-841
- 41 — Dominique MOÏSI - op cit p. 842
- 42 — حول بيان البندقية راجع : ناجي علوش : بيان القمة الأوربية حول الشرق الأوسط. دراسات عربية عدد 10 غشت 1980 ص 3 — 15.
- 43 — ناصيف حتى : الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية الأوربية. المستقبل العربي عدد 39 — 1982 ص 22—4.

- 44 — داود تلحمي : البسار في فرنسا، منشورات القدس، بيروت 1979 ص 25.
- 45 — «الفرد ديفوس» هو ضابط يهودي فرنسي، حكم عليه في سنة 1894 بتهمة الخيانة العظمى على أساس انه سرب معلومات الى ألمانيا. الا انه ثبت فيما بعد انه بريء، وان المذنب الحقيقي ابعدت عنه التهمة لانه غير يهودي. وقد نتج عن ذلك صراع قوي بين انصار ديفوس واعدائه. انظر داود تلحمي مرجع سابق ص 46.
- 46 — بقول «ليون بلوم» لقد لمست تأثير «وايزمان» على الآخرين من خلال «الهيمنة» الفكرية التي مارسها علي. ولم ارفض له شيئا. لم اكن اعرف شيئا عن الصهيونية عندما التقيت به. فجعلني اعرفها وكسبتي الى جانبه. انظر : David LAZAR : L'opinion française et l'Etat d'Israël, 1945-1949, Calman LEVY 1972, P. 153.
- 47 — نفس المرجع ص 159.
- 48 — انظر نص الرسالة التي وجهها ليون لوم في هذا الشأن الى رئيس الحكومة في : Vincent AURIOL : Journal d'un septennat, Ed. Armand Colin P. 810.
- 49 — حول هذه القضية وتطوراتها، وكذلك تصريحات مختلف المسؤولين الفرنسيين تحيل القارئ الى الملف الذي خصصته مجلة «الشرق» الصادرة في باريس باللغة الفرنسية لهذه الأزمة، في عددها الأول 1957.
- 50 — حول انعكاسات ازمة السويس على القوى الكبرى انظر : Marcel COLOMBE : Orient Arabe et non engagement (tome III), Publications orientalistes de France, Paris 1973, P. 25-81.
- وكذلك : Pierre RONDOT : Destin du Proche-Orient, Ed. du Centurion, Coll. Le Poids du Jour, 1959, P. 197-205.
- 51 — عندما اسس «عفي مولي» حكومته، عين الجنرال كاترو والمعروف بأفكاره الليبرالية كمقيم عام في الجزائر. الا انه خلال رحلته للجزائر (6 فبراير 1956) لشرح السياسة الاصلاحية التي كان يزمع القيام بها، واجهته احتجاجات ومظاهرات المعمرين الذين رفضوا اختيار «كاترو» في ذلك المنصب. فاضطر «عفي مولي» الى التراجع، واستبدال الجنرال كاترو باحد الأشخاص المتعصبين للاستعمار الفرنسي وهو «روبير لاکوست» انظر : Paul ISOART : La guerre d'Algérie, in la Quatrième République. Actes du colloque de l'Université de Nice (20, 21 et 22 Janvier 1977) L.G.D.J. 1978, P. 440, 452.
- 52 — شحادة موسى : مرجع سابق ص 137.
- 53 — ولد «فرانسوا ميتران» الذي اصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية في سنة 1981، في جازناك عام 1916. وبعد ان شارك في المقاومة ضد الاحتلال الألماني، اسس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حزبا ضم مجموعة من المقاومين تحت اسم الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي للمقاومة. مارس عدة مسؤوليات وزارية خلال الجمهورية الرابعة، حيث عين على التوالي، وزير القداماء الخريجين، فالاعلام، مقاطعات ما وراء البحار والشؤون الاربوية، ثم الداخلية واخيرا العدل، ظل نائبا برلمانيا لمنطقة «البيفر» سواء في الجمعية الوطنية او مجلس الشيوخ منذ سنة 1946. عمل في سنة 1965 على تشكيل ائتلاف حزبي سمي بتعاهد المؤسسات الجمهورية، وذلك لمواجهة الجنرال ديغول في انتخابات 1965 التي استطاع فيها مرشح البسار «ميتران» الحصول على 45% من الاصوات يمارس الرئيس ميتران الكتابة باستمرار، ويمكن ان نذكر من مؤلفاته : الانقلاب المستمر، نضبي من الحقيقة، سياسة (عدة اجزاء)، الحب والراؤون، المهندس والنحلة. هنا والآن. وكتبت حوله عدة مؤلفات نذكر من بينها : Thierry DESJARDINS : F. Mitterand, un socialiste gaullien, Ed. Hachette 1978.
- C. MANCERON et B. PINGOND : F. Mitterand, l'homme, les idées, le programme du septennat. Ed. Flammarion, 1981.
- Jacques HUNTZINGER : La politique étrangère du Parti Socialiste. Politique étrangère n° 2, 1975, P. 177.
- 55 — داود تلحمي : القوى السياسية الفرنسية والمسألة الفلسطينية. شؤون فلسطينية — دجنبر 1972. عدد 16 ص 84.
- 56 — جورج فرشخ : فرانسوا ميتران والقضايا العربية. منشورات المكتب العربي — باريس 1981 ص 119.
- 57 — فيصل دراج : الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الفلسطينية. نظرة تاريخية. شؤون فلسطينية . عدد 47 — يوليو 1975 ص. 148.

- 58 — جورج فرسخ : مرجع مشار اليه سابقا ص 123 — 124 .
- 59 — F. Mitterrand : Ici et maintenant. Ed. Fayard, Livre de Poche n° 5528, P. 272.
- 60 — جورج فرسخ : نفس المرجع المذكور آنفا ص 158 — 159 .
- 61 — Parti Socialiste : Le projet socialiste. Club socialiste du livre, 1981, P. 357.
- 62 — F. Mitterrand, op cit, P. 277
- 63 — Op cit. P. 278.
- 64 — اذا كانت الحكومة الاسرائيلية قد انهجت لفوز الاشتراكيين بسبب التوتر الذي ساد العلاقات بين اسرائيل وفرنسا في عهد «جيسكار ديستانغ» فان المعارضة بزعامة شيمون بيريز «لم يكن في وسعها الا الترحيب بهذا الانتصار نظرا للروابط التي تربط الحزبين تاريخيا وعضويا من خلال الامة الاشتراكية. اضف الى ذلك، ان المنظمات اليهودية في فرنسا اوصت اعضاؤها بتصويت عقاب vote-sanction ضد «جيسكار» ونادت بالتصويت لصالح ميتزان.
- 65 — غسان سلامة : فرنسا والعرب . سمات المرحلة الجديدة. المستقبل العربي — عدد 33 نوفمبر 1981 ص 27.
- 66 — انظر ما جاء في الحديث الذي ادلى به فرانسوا ميتزان لواشنطن بوست والذي نشرته جريدة «لوموند» بتاريخ 81/6/19، وكذلك تصريحات كلود شيسون وزير الخارجية في هذا الشأن.
- 67 — انظر سويدان ناصر الدين : الملف الفلسطيني للحزب الاشتراكي الفرنسي وزيارة ميتزان لاسرائيل. شؤون فلسطينية عدد 152 ابريل 1982 ص 140 — 151 . وكذلك الملف الذي خصصته مجلة الدراسات الفلسطينية الصادرة بالفرنسية في باريس عدد 4 — 1982 .
- 68 — اعلن ميتزان في ندوته الصحافية مع احدى قنوات التلفزة الفرنسية بأن فرنسا لن تكون جديرة بتاريخها اذا عاشت متطوية على نفسها، ففرنسا لها رسالة ينبغي ان تقوم بها ليس فقط من اجل نفسها، ولكن ايضا من اجل اوربا والعالم. فنيون كثير من شعوب العالم تزوا اليها كيهيق من الامل، راجع نص الندوة الصحفية في Le 26/9/81 Monde
- 69 — Paul BALTA : Les Orientations de la diplomatie française. Le Monde 27/5/1981
- 70 — مصطفى الحفال : فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية — شؤون فلسطينية عدد 116 يوليو 1981 ص 42 — 43 .
- 71 — سويدان ناصر الدين : مرجع مشار اليه سابقا ص 141 .
- 72 — نفس المرجع
- 73 — Paul BALTA : Mitterrand et les Arabes. Politique internationale n° 13. Automne — 73 81. P. 43
- 74 — انظر الاستجاب الذي اجرته جريدة لوموند مع الرئيس حسني مبارك بتاريخ 82/11/24 .
- 75 — يكفي ان نشير فقط الى الزيارة التي قام بها الرئيس ميتزان الى الجزائر في نوفمبر 1981 .
- 76 — لقد ترتب عن هذه الصفقة عجز في ميزان الاداءات الشيء الذي دفع الحكومة الى تعويضه جزئيا من ميزانية القضية الفرنسية للطفافة. وقد أثار ذلك انتقادات متعددة داخل المعنيين بالطاقة وتحتل بالخصوص في استقالة او ارقام احد المنصرفين على الاستقالة نظرا لموقعه الغير المسامر للحكومة.
- 77 — سويدان ناصر الدين : مرجع مذكور سابقا ص 75 .
- 78 — قامت مظاهرات ضخمة في تل ابيب ضد سياسة بيريز، وشارك فيها بعض اعضاء الكنيست الاسرائيلي، وبعض الشخصيات المتعاطفة مع الفلسطينيين والمناضلة من اجل السلم.
- 79 — انظر بعض تأملات عبد الصمد بكبير : ملحمة بيروت، الثقافة الجديدة، عدد 24 — السنة السادسة 1982 ص 70 — 15 .
- 80 — من بين التحليلات راجع : Paul BALTA : La surprenante paralysie du Monde Arabe. Le Monde 22/7/82
- 81 — André FONTAINE : Comment s'en débarrasser ? Le Monde 21/7/82
- 82 — خلال ندوة صحفية عقدها في العاصمة المتنازعة، شه العنوان الاسرائيلي باحدى المحازر التي ارتكبها الألمان

- ضد منظمة أورادور "Ouradour sur Glane" والتي أصبحت مرجعا في تاريخ المجازر البشرية. كما أعلن في نفس الندوة ان انتصار إسرائيل لا يضع حلا دائما للمشكلة. انظر Le Monde du 12/7/82
- 83 — مثلا الجولة التي قام لها «فرانسيس غوتمان» الكاتب العام لوزارة الخارجية الفرنسية لبيروت والقدس وعمان ودمشق ابتداء من فاتح يوليو 1982. وكذلك الاتصالات التي ما فتئ يقوم بها سفير فرنسا في بيروت «بول ماكهنري» Le Monde du 2/7/82 2/7/82
- 84 — يتعلق الامر بالقرار الذي اصدره المجلس الأوربي في يوليو، والذي استنكر فيه العدوان الإسرائيلي على بيروت. وطالب بضرورة التوصل الى حل شامل يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين، ودعا الى اشراك م.ت.ف. في كل المفاوضات بهذا الشأن.
- 85 — النص الكامل لهذه الوثيقة موجود في جريدة «لومند» 5/4 يوليو 1982.
- 86 — أكد ذلك من جديد الرئيس ميتران خلال الاستجواب الذي أجرته معه جريدة «لومند» ونشرته بتاريخ 82/11/24.
- 87 — ارتكز مشروع السلام الذي صادق عليه القادة العرب خلال مؤتمر فاس على المبادئ التالية :
- 1 — انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في سنة 1967 بما فيها القدس العربية.
 - 2 — تفكيك جميع المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967.
 - 3 — ضمان ممارسة الشعائر والمعتقدات لجميع الديانات في الأماكن المقدسة.
 - 4 — تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة تحت قيادة م.ت.ف. بمثله الشرعي والوحيد، وتعويض كل الذين لا يريدون العودة الى وطنهم.
 - 5 — وضع الضفة الغربية وغزة تحت مراقبة الأمم المتحدة لمدة لا تتجاوز بعض الشهور.
 - 6 — يضمن مجلس الأمن السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
 - 8 — يضمن مجلس الأمن احترام هذه المبادئ.
- 89 — لم تكن باريز، إحدى العواصم التي زارتها اللجنة السياسية العربية لشرح مقررات مؤتمر فاس. فعلا استقبلت نسخة التي كان يرأسها الملك حسين من طرف الرئيس الفرنسي يوم 82/11/16.

الرباط في 28 نوفمبر 1982